البطالة مغذي رئيسي للاقتصاد غير الرسمي
Unemployment Is a major Food of the informel economy
Le chômage est un aliment majeur de l'économie informelle

الطالب/ يحي عبد القادر*

تاريخ استلام المقال: 2019/11/03 تاريخ قبول النشر: 2019/12/27

Abstract:

Unemployment represents the survival of forces capable of producing and giving, out of production, whatever the cause of the disturbance, the informal economy allows these enormous human potentials to flourish, beyond the formal economic circle.

Key words: **U**nemployment, **I**nformel Economy, **Y**outh, **W**ork, **A**lgeria.

* طالب دكتوراه علوم – جامعة وهران2

Abstract:

Le chômage représente la survie de forces capables de produire et de donner, en dehors de la production, quelle que soit la cause de la perturbation, l'économie informelle permet à ces énormes potentiels humains de s'épanouir davantage, au-delà du cercle économique formel.

Mots clés: **C**hômage, **É**conomie Informelle, **J**eunesse, **T**ravail, **A**lgérie.

ملخص:

تمثل البطالة بقاء قوى قادرة على الإنتاج والعطاء خارج هذا الإنتاج، بغض النظر عن المتسبب في هذا التعطيل، تمكن الاقتصاد غير الرسمي من هذه الطاقات البشرية الهائلة ليزيد من توسعه خارج الدائرة الاقتصادية الرسمية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الاقتصاد غير الرسمي، الشباب، العمل، الجزائر.

مخطط المقال:

مقدمة
1) مدخل للبطالة والاقتصاد غير الرسمي
1-1) ماهية البطالة
1-2) ماهية الاقتصاد غير الرسمي
2) دور البطالة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي
2-1) البطالة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي دوليا
2-2) البطالة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر
خاتمة

مقدمة:

الانتشار الواضح والكبير لظاهرة البطالة خاصة بطالة الشباب في معظم الدول خاصة النامية والتي تشكل الجزائر جزءا منها، ساهم بشكل كبير في توسع رقعة الاقتصاد غير الرسمي، لان ضرورات الحياة تفرض على المتعطلين البحث عن العمل بالأجر عند الغير، أو لحسابهم الخاص بمباشرة أنشطة اقتصادية تضمن لهم دخلا، ويجدون في الاقتصاد غير الرسمي الضامن لهذا العمل، حيث يلعب هذا الأخير دور مهم في استيعاب اليد العاملة على ضوء عدد مناصب العمل التي يوفرها للبطالين، خاصة طالبي العمل لأول مرة، ومعظمهم من الشباب الذي لا يحصل على فرصة عمل في القطاع الرسمي، ويريد التعويض عن هذا الفراغ بأي عمل كان، فيتجه في أحسن الحالات إلى الأعمال التجارية أو الاقتصادية غير الرسمية لتأمين أي مدخول. من هنا، يتضح أن البطالة تشكل مغذي رئيسي للاقتصاد غير الرسمي، لعدم قدرة الاقتصاد الوطني الرسمي على احتواء الطاقات البشرية المنتجة، مما يحيل أعداد هائلة على البطالة إضافة إلى الوافدين الجدد سنويا لسوق العمل.

اعتمادا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: **إلى أي مدى تساعد المعدلات المرتفعة للبطالة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي؟**

تم **صياغة الفرضيات** التالية:
- **البطالة خاصة بطالة الشباب تمثل معضلة حقيقية تهدد التماسك الاجتماعي؛**
- **يشكل الاقتصاد غير الرسمي مستوعب حقيقي لأعداد هائلة من البطالين، مما يشكل هدرا لإيرادات كبيرة خارج الحسابات الرسمية.**

1) مدخل للبطالة والاقتصاد غير الرسمي:

أصبحت مشكلة البطالة سمة مميزة لمعظم الاقتصاديات، ولو باختلاف تأثيرها وأسبابها من دولة إلى أخرى، فلم تعد القطاعات الاقتصادية وبرامج التوظيف الحكومية قادرة على استيعاب قدر كبير من قوة العمل. وأصبحت الدفعات المتلاحقة للوافدين إلى سوق العمل من العمالة المدربة وغير المدربة تشكل عبئا إضافيا على سوق التشغيل، مما يدفع بهؤلاء الأفراد للبحث عن مدخول في نشاطات غير رسمية، مما جعل "دائرة العمل في القطاع غير الرسمي تزداد مع زيادة حدة البطالة"[1].

1-1) ماهية البطالة:

مهما كان نوع البطالة التي يعانيها الفرد فان نتائجها السلبية أكيدة على الفرد نفسه والمجتمع، فزيادة عن تسببها في هدر لطاقات كبيرة كان يمكن استغلالها، تشكل البطالة عبئا اجتماعيا على الدولة والمجتمع، فليس هناك اخطر على المجتمع من وجود أعداد هائلة من البطالين. فالبطالة من أهم التحديات التي واجهت ولا تزال تواجه اقتصاديات دول العالم، لكونها ظاهرة اقتصادية ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، بدا ظهورها بشكل كبير مع التطور الصناعي والاقتصادي، إذ لم يكن للبطالة معنى في المجتمعات الريفية التقليدية[2].

تعرف البطالة وفق أشكال مختلفة، ومنها:

- "أشخاص قادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي"[3]؛
- "حالة وجود أشخاص راغبين فى العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه"[4]؛
- كل الأشخاص فوق سن محدد والذين يكونون خلال الفترة المرجعية* (حسب المكتب الدولي للعمل)[5].

* في هذه الفترة المرجعية:
- أشخاص من دون عمل، لا عمل مأجور ولا عمل غير مأجور، أي عمل حر؛
- أشخاص مستعدين للعمل، جاهزون لتقديم جهدهم وفق عمل مأجور أو غير مأجور خلال الفترة المرجعية؛
- وأشخاص يبحثون عن عمل، واتخذوا خطوات محددة خلال الفترة المرجعية أو خلال فترة قريبة منها للبحث عن عمل مأجور أو عمل لحسابهم الخاص (التسجيل في مكتب توظيف عام أو خاص، الترشح لدى المستخدمين، الانتقال إلى أماكن العمل في المزارع أو المصانع أو غيرها من الأماكن حيث يجري تجنيد العمال، التسجيل أو الرد على إعلانات في الجرائد...).

مما سبق من تعريفات يمكن أن نستنتج أن البطالة تعني عدم تمكن الاقتصاد الوطني، ممثلا في مؤسسات قطاعيه العام والخاص، الإداري أو الاقتصادي ونظام الحماية الاجتماعية، من توفير فرص الشغل لمن هم في سن العمل ومستعدين للعمل وفق الأجر السائد، وبالتالي بقاء قوى قادرة على العمل خارج دائرة الإنتاج.

هناك عدة **أنواع للبطالة** يمكن توضيح بعضها فيما يلي[6]:

- البطالة الإجبارية:

هي حالة تعطل الفرد عن العمل رغما عنه، وذلك لعدة أسباب اقتصادية كتراجع الطلب والذي يؤدي في النهاية في كثير من الأحيان إلى التسريح الجماعي للعمال لأسباب اقتصادية، رغم أن هؤلاء العمال راغبين في العمل وفقا للظروف السائدة ووفقا للأجر السائد.

- البطالة الهيكلية:

تعد البطالة الهيكلية بطالة إجبارية، وتكون نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، ترجع إلى تغير في هياكل الطلب على المنتجات أو تغير في آليات الإنتاج أو تغير سوق العمل نفسه، وذلك عبر تغير المعارف والمهارات الموجودة في سوق الشغل، والمنافسة القائمة، أو التعديل الجغرافي للهيكل الوظيفي لصناعة ما، فالتغير الهيكلي في الاقتصاد يصاحبه حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والكفاءات من اليد العاملة المستعدة للعمل في منطقة جغرافية معينة.

- والبطالة السافرة:

تمثل فائض كبير لليد العاملة دون تمكنها من حصول على عمل رغم اتخاذ كافة التدابير للحصول عليه، يرجع تزايد هذا النوع من البطالة إلى عدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب الأعداد المستمرة للداخلين إلى سوق العمل نتيجة للنمو السكاني السريع.

هناك اختلاف شديد في تحديد **أسباب تفشي البطالة** في الاقتصاد وتختلف الأهمية النسبية لهذه العوامل من دولة إلى أخرى ، ومنها نذكر[7]:

- الارتفاع المستمر في معدل النمو السكاني بسبب التزايد المستمر في معدل نمو السكان يؤثر بشكل مباشر على سوق العمل ويؤدي إلى اختلال ذات آثار سلبية اقتصاديا واجتماعيا وهذا على الأمد الطويل، وعلى هذا الأساس لا بد أن تؤخذ المتغيرات الديموغرافية بعين الاعتبار عند إعداد ورسم الخطط والسياسات الاقتصادية المختلفة.
- عدم تنمية القطاع الإنتاجي وضعف النشاط الاقتصادي، إذ يعتبر العمل عنصر أساسي في العملية الإنتاجية وفي رفع مستوى الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال التوسع في الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية يستدعي استخدام متزايد من اليد العاملة ومن ثم انخفاض معدلات البطالة. فالعلاقة الموجودة بين مستويات البطالة ومستويات النشاط

الاقتصادي تعكسها التغيرات الحاصلة في معدل البطالة خلال فترات دورة الأعمال، حيث ترتفع خلال الركود الاقتصادي وتنخفض خلال الازدهار والانتعاش الاقتصادي؛

- انخفاض الطاقة الاستيعابية للقطاع الحكومي، إذ تتأثر مستويات البطالة بشكل مباشر وبعلاقة عكسية مع مستوى النشاط الاقتصادي الحكومي حيث تنخفض كلما توسعت الحكومة في نشاطها الاقتصادي وترتفع في حالة تراجعه؛
- والتزايد المستمر في استخدام الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال الذي يؤدي بأصحاب المؤسسات التخلي عن الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على كثافة عنصر العمل والتوجه نحو استخدام التكنولوجية المتطورة كثيفة رأس المال الأمر الذي أدى إلى خفض وتسريح عدد من العمال في هذه المؤسسات، لذلك إذا لم يتوافق استخدام التكنولوجية الحديثة مع التوسع في مستويات النشاط الاقتصادي فان ذلك سيؤدي لا محال الى زيادة عدد العاطلين عن العمل ومن ثم ارتفاع مستويات البطالة.

1-2) ماهية الاقتصاد غير الرسمي:

تغيرت النظرية الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الاقتصادي غير الرسمي، بالرغم إن أنشطة هذا القطاع ارتبطت بالعمالة المستترة أو الناقصة وبظاهرة الفقر الحضري، فإنها باتت في العديد من الدول وسيلة لمواجهة النمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر والأزمات الاقتصادية المترتبة عن ذلك كالبطالة[8].

هناك عدة مفاهيم للاقتصاد غير الرسمى نذكر أهمها[9]:

- مفهوم السري:
باعتباره اقتصاد غير معلن، يعبر عنه بالاقتصاد التحتى أو الاقتصاد الخفى والاقتصاد السري.
- مفهوم غير النظامى:
يعبر عنه بالاقتصاد غير المنظم أو الاقتصاد الموازى. كما أن المكتب الدولى للعمل استخدم 3 مقاربات مختلفة لتعريف الاقتصاد غير الرسمى:

1. الاتجاه الإحصائى: الاقتصاد غير الرسمى هو الاقتصاد الذى لا نستطيع قياسه.
2. الاتجاه القانونى: الاقتصاد غير الرسمى هو الاقتصاد المخفى والخرج عن كل إطار قانوني؛

3. الاتجاه الاجتماعي الاقتصادي: الاقتصاد غير الرسمي عبارة عن مجموعة الأفعال التى تهدف إلى سد ثغرات العجز والنقائص الموجودة فى الاقتصاد العادي الرسمي.

عُرف الاقتصاد غير الرسمي بصيغ مختلفة، منها:

- الناتج الوطني غير المحسوب أو ذلك الجزء من الناتج الوطني الإجمالى، الذى كان يجب أن يدخل فى حساب الناتج الوطنى الإجمالى، ولكنه لم يدخل ضمن هذه الحسابات لسبب أو لآخر"[10]؛
- "مجموعة الدخول المكتسبة، غير المبلغة للسلطات الضريبية أو مجموع الدخول غير الواردة فى الحسابات الوطنية، أو ذلك الجزء من الناتج الوطنى الذي لا يتم قياسه فى الإحصاءات الرسمية بسبب عدم إعلانه أو إقراره بأقل من قيمته الحقيقية للسلطات الضريبية"[11]؛
- "عبارة عن عمليات الإنتاج وتبادل الخبرات والخدمات التى لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات والمحاسبة" (تعريف المجلس الوطنى الاقتصادي والاجتماعى فى الجزائر)[12]؛
- الأنشطة الإنتاجية الممارسة من قبل المؤسسات غير المنظمة التى تنتمى إلى القطاع المنزلي، وتكون غير مسجلة قانونيا"[13].

من خلال المفاهيم السابقة، يمكن تعريف الاقتصاد غير الرسمي بأنه ممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة المشروعة غير المصرح بها لدى السلطات المخولة بذلك، وهو مجموعة الأنشطة الإنتاجية التي تفلت من الحسابات الاقتصادية والاجتماعية لمختلف الأنظمة القانونية للدولة المعنية.

2) دور البطالة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي:

عدد العاطلين الإجمالي وخاصة الشباب في اغلب الدول النامية بالخصوص، والتي تقدمها معدلات البطالة المقدمة من طرف الدوائر الرسمية، والتي تكون مرتفعة في معظم هذه الدول يقدم لنا مؤشرا لمدى زيادة انتشار الظاهرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية المترتبة عنها، هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها العاطلين تحتم عليهم البحث عن مصدر رزق، فتجد في الاقتصاد غير الرسمي البديل المتاح، مما يساعد على اتساع رقعة الأنشطة غير الرسمية[14].

2-1) البطالة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي دوليا:

لقد تنامي دور الاقتصاد غير الرسمي بصفة كبيرة في عديد دول العالم، بل وغير طبيعية في بعض البلدان من حيث الحجم الذي يمثله والذي يتجاوز حجم الاقتصاد الرسمي في هذه البلدان، إضافة للدور الاجتماعي الذي يلعبه في استيعاب اليد العاملة العاطلة، نتيجة "الزيادة في عدد البطالين بسبب عدم توفر مناصب عمل، أو لسبب طرد العمال أو غلق المناصب، وسياسات التقشف لدى الكثير من الدول حتى الغنية منها كاسبانيا، تسببت في بطالة أكثر من 620 مليون شاب وشابة حول العالم سنة 2013، مما دفع بهؤلاء الأفراد البحث عن عمل في جهات غير رسمية وهذا للخروج من دائرة البطالة"[15]، وهذا ما تؤكده عديد الدراسات، إذ" تظهر بعض التقديرات أن الاقتصاد غير الرسمي يستوعب من 40%، 50%، 70% من العمالة الحضرية وغير الزراعية في كل من أمريكا اللاتينية ودول آسيا ودول إفريقيا على التوالي"[16].

"إن التوجهات العالمية أبرزت سلوكا محفزا" للتشغيل غير الرسمي" عبر مختلف مكوناته، حيث تتفاوت نسبة التشغيل غير الرسمي من قارة لأخرى، إلا أن الميزة الأساسية هي تطور هذه النسبة عبر السنوات في معظم الدول النامية "[17]. " فالاختلال الهيكلي في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، وهو ما يعني ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل، مما يؤدي إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد في القطاعات والأنشطة غير الرسمية لمواجهة أعباء المعيشة، وقد ترتفع نسبة التشغيل في الأنشطة غير الرسمية في بعض البلدان النامية، إذ تشير بعض البيانات أن حجم التشغيل الذي يمتصه هذا القطاع في البلدان العربية إجمالا يتجاوز الـ 61% من إجمالي التشغيل في الدول العربية"[18].

أصبحت البطالة مغذي رئيسي للاقتصاد غير الرسمي الذي يشكل بدوره مصدرا للرزق والمستوعب الأساسي لليد العاملة المعطلة بما يوفره من فرص عمل تستوعب هؤلاء العاطلين، لدرجة انه الموظف الرئيسي في عديد البلدان كما تؤكده عديد الدراسات، إذ تشير"إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل مابين 25% و80% من إجمالي العمالة غير الزراعية في البلدان النامية، ويمثل ما بين 20% 60% من الناتج الداخلي الخام غير الزراعي، وتختلف حصة العمالة غير الرسمية المناطق، حيث يرتفع هذا المعدل في الدول الإفريقية جنوب الصحراء"[19].

تختلف حصة العمالة غير الرسمية من منطقة اقتصادية إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، ولكن يبقى "العمل غير الرسمي القاعدة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، كما يبقى مهما في بعض الاقتصاديات المرتفعة الدخل، وتمثل حصة الوظائف التي يتم شغلها خارج الهياكل الرسمية في بعض البلدان في كثير من الحالات أكثر من نصف الوظائف غير الزراعية، وتصل إلى 90% إذا ما احتسبنا الوظائف الزراعية، بالإضافة إلى ذلك شهد النمو الاقتصادي في بعض المناطق مثل جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية على مدار العشرين سنة الماضية زيادة في معدلات التوظيف غير الرسمي"[20].

2-2) البطالة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول التي تشهد ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي ترافقت مع انهيار أسعار المحروقات في السوق الدولية منتصف الثمانينات من القرن العشرين، والتي انجر عنها دخول البلاد في أزمة اقتصادية حادة ترافقت مع برنامج التعديل الهيكلي المطبق بداية سنة 1994، والذي انجر عنه إغلاق معظم المؤسسات الاقتصادية والتسريح الجماعي للعمال، بالإضافة إلى الداخلين الجدد في سوق العمل، كل هذا ساهم وجود اقتصاد غير رسمي اتسعت دائرته باستمرار، ويمكن توضيح مساهمة البطالة في انتشار الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر فيما يلي:

هيكلية الاقتصاد الوطني المعتمد أساسا على ريع المحروقات جعلته عرضة للهزات الاقتصادية المتكررة، أبرزها الأزمة الاقتصادية الخطيرة جراء انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، حيث تدهورت وضعية المؤسسات الاقتصادية وانخفضت الاستثمارات العمومية، ونتج عن ذلك نمو ضعيف جدا، مما أدى إلى انهار معدل التوظيف خاصة في القطاع العمومي الذي كان مسيطرا على الحياة الاقتصادية، "وازدياد ظاهرة البطالة وفقدان الوظائف

وظهور أشكال جديدة من العمل الموازي وبروز ظاهرة التفكك الأسري وانهيار المستوى المعيشي لفئات واسعة من المجتمع[21].

تطبيق سياسة التعديل الهيكلي وتنفيذ برنامجه ابتداء من سنة 1994 والذي أدى إلى التسريح الجماعي للعمال نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات، أو غلقها لعدم إيجاد مصادر تمويل، زاد من حدة البطالة حيث انتقلت من 24% سنة 1994 إلى 29% سنة 1997، والتي مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة وغالبيتهم من طالبي العمل لأول مرة، مما زاد من انتعاش العمل في القطاع الموازي الذي استوعب العديد من فقدوا مناصب عملهم إضافة إلى أولئك الذين غادروا منازلهم خلال العشرية السوداء (1990–1999)، للوصول إلى الأحياء الفقيرة، ودخول هؤلاء السكان إلى القطاع غير الرسمي*، وهذا ما "يوضح لنل جليا أن نسبة التشغيل غير الرسمي في تزايد مستمر بتزايد نسبة البطالة ابتداء من الفترة 1990 إلى 2001 وذلك راجع لعدم خلق مناصب شغل في القطاع الرسمي"[22].

في الواقع، تدهور القدرة الشرائية لبعض الطبقات الاجتماعية حتى وان كانوا موظفين، أدى إلى آليات اجتماعية جديدة زيادة عن العمل المأجور في القطاع الرسمي، باشرته الأسر من أجل استكمال دخلهم، إذ أن المدخول اليومي لفئات اجتماعية واسعة في الجزائر هو تحت خط الفقر خاصة المتقاعدين والعمال وما يطلق عليهم العمال الفقراء.

من الشكل 01، نلاحظ أن خاصية بطالة الشباب استمرت إلى الوقت الحالي حيث "بلغت نسبة البطالين الذين لم يتجاوز سنهم 30 عاما حوالى 81.8% من مجموع البطالين، وبلغت نسبة البطالة بين الشباب البالغين بين 16 و25 سنة 60,3% لنفس سنة 2018" رغم محاولات السلطات استيعاب ما أمكن من اليد العاملة من خلال أجهزة دعم تشغيل الشباب، إلا أن النتائج لم تكن في مستوى حجم الظاهرة.

* النسب مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاءات من خلال الموقع:
http://www.ons.dz/

الشكل – معدل بطالة الشباب للفترة 2004-2018

الوحدة: النسبة المئوية %

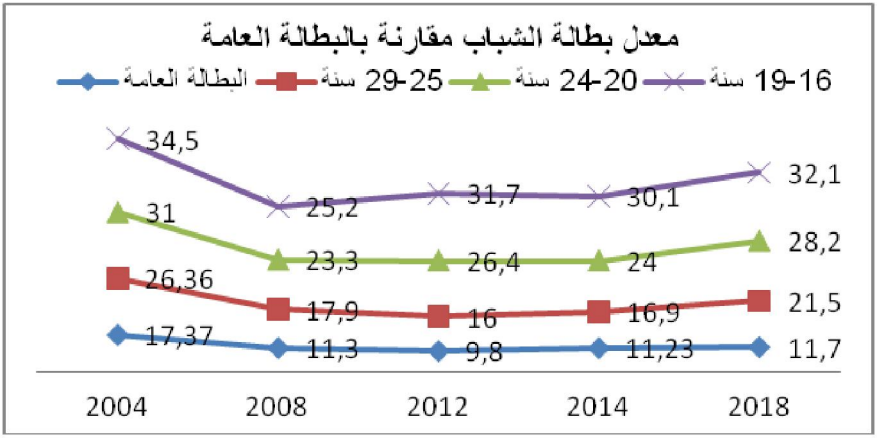

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاءات، 2019، *http://www.ons.dz/Collection-statistique-.html*

مع بداية القرن الواحد والعشرين ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا جد متدهور نتيجة تبعات الأزمة الاقتصادية المترافقة مع انهيار أسعار المحروقات سنة 1986، وما تبعها من أزمات متعددة تتقدمها أزمة التعديل الهيكلي، وما صاحبها من تدهور في الجانب الاجتماعي، الأمر الذي اثر سلبا على كل فئات المجتمع، خاصة الشباب الذين بقوا يعانون شبح البطالة، إذ كانت ذروة بطالة الشباب خاصة الفئة العمرية (16-24) سنة أي الداخلين الجدد في سوق العمل جد مرتفعة، إذ بلغت سنة 2000 ما تعادل 55% وهي نسبة كبيرة جدا منهم وجدت في الاقتصاد غير الرسمي المتنفس للتقليل من الآثار المادية والنفسية السلبية الناتجة عن هذه البطالة. والجدول التالي يبين حصة العمالة في القطاع غير الرسمي خارج الزراعة:

الجدول – تطور حصة العمالة غير الرسمية وتوزيع العمالة الرسمية وغير الرسمية خارج القطاع الزراعي للفترة 2001-2016

(1000) الوحدة: ألف نسمة

	2001			2005		
	الكتلة العاملة	رسمي %	غير رسمي%	الكتلة العاملة	رسمي %	غير رسمي%
ذكور	4143	66.7	33.3	5568	57.3	42.7
إناث	773	65.1	34.9	1096	65.9	34.1
المجموع	4917	66.5	33.5	6664	58.7	41.3
	2010			2016		
	الكتلة العاملة	رسمي %	غير رسمي%	الكتلة العاملة	رسمي %	غير رسمي%
ذكور	7221	53.8	46.2	8141	55.8	44.2
إناث	1379	57.5	42.5	1412	64.6	35.4
المجموع	8600	54.4	45.6	9553	57.1	42.9

المصدر: SMAILI Nabila, «Problématique de L'économie Informelle en Algérie: Cas Wilaya de Tizi-Ouzou», thèse de doctorat, université de Tizi-Ouzou, Algérie, 2017-2018, p. 180.

من الجدول، نلاحظ أن حصة العمل غير الرسمي قد تزايدت باستمرار، على مدى الفترة2001-2016، حيث انتقلت من 33.5% سنة 2001 إلى 42.9% سنة 2016 وهي تستوعب خاصة الشباب، لأنهم يؤلفون الغالبية العظمى من البطالين، وهذا ما يؤكد أن بطالة الشباب تبقى رافدا لتغذية القطاع غير الرسمي.

كما عرفت الجزائر زيادة متسارعة للسكان حيث "نجد أن الفترة من 1970 وحتى 1985 تميزت بمعدل سكاني مرتفع قدر بـ 2.9%، وبلغ معدل النمو السكاني 2.03% سنة 2010 ووصل إلى 2.15% سنتي 2014 و2015 على التوالي*.
هذه الزيادة في معدل نمو السكان ساهم في تزايد السكان في سن التشغيل، فقد انتقل من 4,2% كمعدل سنوي للفترة 1980–1986 إلى 2,9% للفترة 2000–2004، ومثلت هذه الفئة على العموم حوالي 67–70% من مجموع السكان.

حسب الإحصاءات، فإن السكان في سن 18–59 سنة كانوا يمثلون 56.76% سنة 2000، وبلغت "نسبتهم 63.07% سنة 2014"[23]، وسوف يصبحون "يمثلون 61.63 %سنة 2030"[24] ومن المتوقع أن يصل السكان في سن التشغيل إلى"32.6 مليون سنة 2040، ويعني هذا أن الضغط على العمل سوف يستمر في الارتفاع على مدى عدة عشريات قادمة، إضافة إلى الزيادة في فئة "السكان اقل من 5 سنوات التي بلغت 11.6% سنة 2014، حيث ارتفع عدد المواليد الأحياء من نصف مليون سنة 2000 ليتجاوز عتبة مليون مولود حي سنة 2014 بفعل التطور الملحوظ في أعداد الزواج الذي انتقل من 177.548 زواج سنة 2000 إلى 350.000 زواج سنة 2008، رغم التأخر الكبير في سن الزواج بالنسبة لفئة الشباب الذكور إلى ما بعد سن 29 سنة"[25].

* المعدلات مستقاة من النشريات الإحصائية الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات من خلال الموقع:

http://www.ons.dz/

خاتمة:

تبقى البطالة مرتفعة في الجزائر رغم الإمكانيات الطبيعية والمادية التي تمتلكها البلاد، والتي يمكن استغلالها الأمثل رفقة الموارد البشرية من خفض البطالة إلى اقل قدر ممكن. بل وربما تحتاج البلاد إلى يد عاملة إضافية. ويبقى القطاع الاقتصادي غير الرسمي منتشر رغم غياب الإحصائيات الدقيقة المعبرة عنه بالأرقام، وقد استوعب هذا القطاع أعداد أكبر من الشباب العاطل عن العمل الذي يعتمد على هذا القطاع واندمج فيه نظرا لخصوصيته بقدرته على الانتشار الجغرافي في كامل المناطق المختلفة، ومنه تشغيل السكان المحليين واستغلال الموارد المحلية.

من النتائج المتوصل إليها:

- تبقى البطالة الهيكلية منتشرة فى الجزائر نتيجة البناء الهيكلى للاقتصاد الذى لم يخرج بعد من دائرة الاعتماد الشبه كلى على ربع المحروقات؛
- فرص استيعاب القطاع غير الرسمى ضمن الصناعات الصغيرة مفتوحة وكبيرة، بل وغير عادية فى بعض الحالات، وتأتى هذه الفرص من خلال تطوير هذه الصناعات تنظيميا وتقنيا وإتاحة مزيد من التدريب المهنى للعاملين بها، وفتح مجالات جديدة لترويج منتجاتها، واستيعابها تدريجيا ضمن القطاع الرسمى؛
- وتدهور القدرة الشرائية لبعض الطبقات الاجتماعية، والتى زادت حدتها فى السنوات الأخيرة بعد تراجع قيمة الدينار الجزائرى، وارتفعا التضخم.

وبناء على نتائج التحليل، هناك توصيات الآتية:

- **إدماج الاقتصاد غير الرسمي ضمن المؤسسات المصغرة:** الجزائر بتنوع جغرافيتها، وتوفر الإمكانات المادية والبشرية، يمكنها أن تكون رائدة فى إدماج الاقتصاد غير الرسمى، وتتجاوز بعض الدول التى لا تحوز على نفس الإمكانات، واستطاعت أن تبنى نسيج مؤسسات صغيرة ومتوسطة برهن على ديناميكية متفوقة على المشاريع الكبرى.
- **والحماية الاجتماعية حافز للاستيعاب:** يبقى الواقع فى الجزائر يخالف الرؤى والحلول الاستباقية، التى تعتمد إستراتيجية تأمين خاصة لعمال القطاعات التى تعرف عدم انتظام العمل بالنسبة لفئات كثيرة من العمال فى مواسم معينة، كما هو الحال فى القطاع الزراعى وقطاع البناء والأشغال العمومية على سبيل المثال لا الحصر، حيث توجد فجوة زمنية بين كل محصول والذي يليه، أو بين كل مشروع وآخر، مما يدفع بهؤلاء العمال نحو القطاع الاقتصادي غير الرسمى، الأمر الذي يستوجب تدخل الدولة لتأمين هؤلاء العمال أوقات توقفهم المؤقت عن العمل بفعل العوامل السالفة الذكر.

الهوامش والمراجع:

1 بلقايد ثورية & بن زاير مبارك، «البطالة والقطاع غير الرسمي في الجزائر»، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد 02، العدد 06، سبتمبر 2016، ص ص 122-136.

2 حدو محمد، «دور وأهمية سياسات وبرامج سوق العمل النشيطة والتشغيل في مكافحة البطالة: تجارب دولية رائدة»، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية، جامعة الجزائر3، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص ص 447-474.

3 عبد الرحمان يسري احمد، «النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية»، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2004، ص 205.

4 منحت القريشي، «اقتصاديات العمل»، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 183.

5 Bureau International du Travail, «Définitions des concepts utilisés au sens du BIT» 11/09/2019.

http://www.ons.dz/spip.php?article57

6 عبد القادر عطية رمضان & محمد احمد مقلد، «النظرية الاقتصادية الكلية»، جامعة الإسكندرية، 2005، ص 236.

7 حدو محمد، مرجع سبق ذكره.

8 بوخيط سليمة، «القطاع غير الرسمي في المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق – الباعة المتجولون في مدينة مسيلة نموذجا»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة، 2015، ص ص 17-18.

9 قارة ملاك، «إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب: المكسيك، تونس والسنغال»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 8.

10 صفوت عبد السلام عوض الله، «الاقتصاد السري- دراسات في الاقتصاد الخفي وطرق علاجه»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 7.

11 عاطف وليد اندراوس، «الاقتصاد ألظلي "مفاهيم، المكونات والأسباب الأثر على الموازنة العامة»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 14.

12 CNES, «Rapport le secteur informel: Illusions et réalités», 24ème Session Plénière, Alger, 2004, p. 15.

13 قارة ملاك، مرجع سبق ذكره، ص 12.

14 موسوس مغنية، «ضبط الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر لزيادة إيرادات الخزينة العامة»، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص ص 177-187.

15 بلقايد ثورية & بن زاير مبارك، مرجع سبق ذكره.
16 بوخيط سليمة، مرجع سبق ذكره ص 18.
17عطار عبد الحفيظ، «التشغيل غير الرسمي بين الدافع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، 2010، ص 70.
18 بن عزوز محمد & دحماني يونس، «القطاع غير الرسمي وجدل إدماجه في النشاط الاقتصادي القانوني- حالة الجزائر»، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، المجلد 8، العدد 01، جوان 2017، ص ص 384-396.
19 SMAILI Nabila, «Problématique de L'économie Informelle en Algérie: Cas Wilaya de Tizi-Ouzou», thèse de doctorat, Faculté des sciences Economiques, Commerciales et des sciences de Gestion, université de Tizi-Ouzou, Algérie, 2017-2018, p 62.
20 SMAILI Nabila, op. cit., p 60.
21 OUZZIR Saliha, «La protection social face aux défis de la flexibilité et de la précarité de l'emploi», CREAD, N° 78 2006, pp. 45-69 .
22 بورعدة حورية & رقيق أيسعد دريس، «واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر وموقف الحكومة الجزائرية منه»، المجلة الجزائرية للاقتصاد والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، المجلد 11، العدد 01، جوان 2017، ص ص 76-95.
23 ONS, «L'Algérie en quelque chiffres 2014-2016», p. 7, 01/07/2019, *http://www.ons.dz/*
24 CNES, «Rapport national sur le développement humain - Algérie 2005», septembre 2006, Alger, p. 54.
25 CNES, «Rapport national sur le développement humain, Algérie 2013-2015», Alger, 2016, pp. 19-22.